مينا دراسات

الصراع على ليبيا

خارطة الصراع العسكري والسياسي على ليبيا

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا©

info@mena-studies.org www.mena-studies.org

مينا دراسات

المحتويات

مقدمة 3
أولاً: الأطراف الداخلية للصراع 4
1–حكومة الوفاق الوطني 4
2–خليفة حفتر 4
ثانياً: توصيف المشهد العسكري الحالي 8
ثالثاً: الأطراف الدولية المؤثرة بالصراع 13
1–تحالف الإمارات ومصر 13
2–تركيا 13
3– روسيا 15
4–دول الاتحاد الأوروبي 16
5–الولايات المتحدة الأمريكية 17
6 – الجزائر 18
7–تونس 19
رابعاً: استشراف مستقبل الصراع 19
خلاصة 27

مقدمة

طرأت تغيرات واضحة على خريطة سيطرة الأطراف الليبية المتنازعة في الفترة ما بين آذار/مارس وأيار/مايو 2020، حيث استطاعت حكومة "الوفاق الوطني" والقوات المتحالفة معها استعادة توازنها جراء الدعم التركي، بعد أن أوشكت على فقدان العاصمة طرابلس في نهايات عام 2019، لصالح قوات اللواء الليبي "خليفة حفتر".

حالة المد والجزر التي تشهدها رقعة نفوذ الأطراف الليبية، باتت تتأثر بشكل واضح بحجم الدعم الدولي الذي تتلقاه، حيث بات الدور الخارجي مؤثراً أساسياً في المشهد العسكري والسياسي الليبي. ويبدو أن ليبيا باتجاه التحول إلى حرب دولية بالوكالة بشكل كامل، للصراع الدولي الموسع، بعد تصعيد الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر أيار / مايو من العام الحالي لهجتها ضد الدور الروسي، وإجراء الجيش الأمريكي اتصالات مع وزارة الدفاع التونسية لمناقشة نشر قوة أمنية أمريكية في تونس.

وبالتوازي مع تعاظم النفوذ التركي والروسي في ليبيا، يستمر الموقف الأوروبي بالانقسام حيال التعاطي مع الملف الليبي، حيث تفردت مالطا بتوقيع اتفاقية مشتركة مع حكومة الوفاق الوطني الليبية في الثامن والعشرين من أيار / مايو، بعد أسابيع فقط من انسحاب مالطا من عملية "إيريني" البحرية الأوروبية الخاصة بمراقبة الالتزام بحظر توريد السلاح إلى ليبيا.

وبالتزامن مع التقدم الذي أحرزته "الوفاق" غربي البلاد خلال الأشهر القليلة الماضية، تتزايد المؤشرات على تبلور محور دولي يشمل كل من تركيا وتونس، كمحور موازٍ للحلف الروسي–الإماراتي–المصري الداعم لـ "خليفة حفتر".

أما على الصعيد الداخلي فقد أصبحت الأبواب مشرعة أمام ظهور أطراف جديدة على ساحة الصراع، وأبرزها "عقيلة صالح" رئيس برلمان "طبرق"، الذي تحالف لسنوات عديدة مع "حفتر"، إلا

أن مبادرته التي أطلقها في نيسان/أبريل 2020 من أجل الحل في ليبيا أعطت مؤشراً على تحركه كطرف مستقل، وفتحت المجال للبحث في خيارات للمصالحة بين شرق ليبيا وغربها، وقد تعززت هذه الفكرة بعد أن إعلان "حفتر" الشهير عن تسلمه سلطات البلاد بتفويض من الشعب.

أولاً: الأطراف الداخلية للصراع

1-حكومة الوفاق الوطني

يقودها "فايز السراج"، وجرى تشكيلها بموجب اتفاق الصخيرات الذي انعقد في المغرب شهر تموز / يوليو 2015 برعاية أممية.

يدعم حكومة الوفاق في الدفاع عن العاصمة طرابلس تشكيلات عديدة غالبها اشتركت في قتال نظام معمر القذافي وهي:

- **كتائب ثوار طرابلس**: وتضم الكتيبة 301 مشاة، وكتيبة ثوار طرابلس التي يقودها هيثم التاجوري، وكتيبة النواصي التي يقودها مصطفى قدور، وقوة الردع الخاصة التي يقودها عبد القادر كارة، والأمن المركزي التي يقودها عبد الغني ككلي.
- **كتائب من مصراتة** تدين بالولاء لوزير الداخلية ضمن حكومة "السراج" فتحي باشاغا، وأبرزها لواء المحجوب وكتيبة الحلبوص والقوة الثالثة.
- **كتائب من الزنتان** تتبع للواء أسامة الجويلي، الذي تم تعيينه قائداً لمنطقة الغربية في هيئة أركان حكومة الوفاق.

2-خليفة حفتر

عاد "حفتر" إلى ليبيا مع انطلاق الانتفاضة الشعبية في شباط / فبراير 2011 ضد "معمر القذافي"، وجرى تعيينه شهر نيسان / أبريل 2011 قائداً للقوات البرية التي تحارب قوات القذافي، لكنه غادر بعد فترة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم عاد إلى ليبيا في حزيران / يونيو 2012 وبدأ تحركاته من أجل تشكيل خلية عسكرية سرية بهدف تأسيس قوات تابعة له، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير مع حلول مطلع عام 2014.

في شهر شباط / فبراير عام 2014 أعلن "حفتر" تجميد عمل الهيئة التشريعية في ليبيا المعروفة باسم "المؤتمر الوطني"، التي جرى انتخابها في تموز / يوليو 2012 خلفاً للمجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي مثل السلطة التشريعية خلال الثورة الليبية، كما دعا "حفتر" إلى حل المؤتمر الوطني وتشكيل حكومة مؤقتة تشرف على انتخابات تشريعية جديدة، ليتبع خطوته تلك بإطلاق عملية عسكرية في شهر أيار / مايو عام 2014 ضد "مجلس ثوار بنغازي" المدعوم من المؤتمر الوطني، وسميت العملية وقتها بـ "عملية الكرامة" وكانت أهدافها المعلنة "محاربة التنظيمات الإرهابية".

وفي شهر آب / أغسطس عام 2014 جرت انتخابات برلمانية في بنغازي بتوصيات من لجنة منبثقة عن المؤتمر الوطني العام، لكن تيارات عديدة في المؤتمر رفضت لاحقاً الاعتراف بالبرلمان الذي تمخض عن تلك الانتخابات، فتم نقل مكانه إلى "طبرق" بدلاً من بنغازي، فأصبح يُعرف باسم "برلمان طبرق" ويرأسه "عقيلة صالح"، وصار يعد بمثابة هيئة تشريعية موالية لقوات "حفتر"، انبثق عنه "الحكومة المؤقتة" ويرأسها "عبد اللّه الثني"، ومقرها في مدينة البيضاء.

تمكّنت قوات "حفتر" في شهر تموز / يوليو عام 2017 من الانتصار على "مجلس ثوار بنغازي" وحسمت معركة بنغازي لصالحها، بعد تدخل تشكيلات عسكرية كانت تتبع لجيش "معمر القذافي" وكتائب "سلفية مدخلية" لصالح "حفتر".

ومع مرور الزمن التحق أصبحت القوات التابعة لـ "حفتر" تضم خليطاً من المقاتلين، بعضهم يتبع للجيش السباق في عهد معمر القذافي وبعضها ينتمي لقبائل "إقليم برقة" بالإضافة إلى كتائب إسلامية تعتنق الفكر السلفي المدخلي.

أ-بقايا جيش معمر القذافي

التحق بـ "حفتر" تشكيلات عسكرية كانت تتبع لجيش "معمر القذافي" وأبرزها:

- اللواء 32.
- اللواء 12.
- كتيبة محمد المقريف.

- كتيبة خميس.
- اللواء 26 مشاة.
- اللواء 22 ترهونة (اندمج لاحقاً مع اللواء السابع "كانيات"، وأصبح لواءً كبيراً اسمه اللواء التاسع).
- قوات الصحوات: وتضم اللجان الشعبية التي كانت تساند "معمر القذافي" في معاركه مع كتائب المعارضة. وساهمت الصحوات في تفوق "حفتر" على "مجلس ثوار بنغازي" في شهر تموز / يوليو عام 2017 عندما أحكم سيطرته على المدينة. كما وتشارك اللجان الشعبية حالياً في الهجوم على طرابلس، انطلاقاً من محور المطار القديم في منطقة "قصر بن غشير" جنوب شرق طرابلس.

ب- مقاتلون قبليون

التحق بقوات "حفتر" مقاتلون قبليون، انحازت قبائلهم لـ "حفتر" ضد حكومة الوفاق الوطني، والفصائل العسكرية التابعة للحكومة والأخرى التي تحالفت معها.

وتأتي قبيلة "الفرجان" التي ينتمي لها "خليفة حفتر" في طليعة القبائل المساندة له، وتنتشر في مناطق سرت وترهونة وأجدابيا، بالإضافة إلى جزء من قبيلة "القذاذفة" التي ينتمي لها "معمر القذافي"، وينتشر هذا القسم في سرت والجفرة.

ومن القبائل الليبية الداعمة لـ "حفتر":

- العبيدات (التي ينحدر منها عقيلة صالح رئيس مجلس نواب طبرق الموالي لحفتر).
- الحاسة.
- البرغاثة.
- البراعصة.
- العواقير.
- ورشفانة.
- قسم من قبيلة الزنتان.
- "المقارحة" (منطقة براك الشاطئ)

- أولاد سليمان (سبها).

ويتمتع "حفتر" بتأييد غالبية القبائل الموجودة في منطقة الهلال النفطي شمال البلاد، وأبرزهم "المغاربة" و"الزوية"، بالإضافة إلى قبيلة "الكفرة" في جنوب شرق البلاد.

ج-كتائب سلفية

انخرطت كتائب ذات توجه "سلفي مدخلي" في الصراع إلى جانب "خليفة حفتر"، بعد فتوى أصدرها الشيخ السعودي "ربيع بن هادي المدخلي" في شهر نيسان / أبريل عام 2019 تطلب من أتباعه في ليبيا مساندة "حفتر".

والكتائب المدخلية التي تساند "حفتر" هي:

- كتيبة النداء بقيادة محمود الورفلي.
- كتيبة التوحيد بقيادة أشرف المير.

ولعبت هاتين الكتيبتين دوراً أساسياً في قتال "مجلس ثوار بنغازي" الذي كان يحاصر جيوب قوات "حفتر" في منطقة "الرجمة" ببنغازي عام 2014، قبل أن تنقلب الموازين لصالحه عقب تدخل القوات السلفية المدخلية والقبلية واللجان الشعبية الموالية سابقاً لـ "معمر القذافي" ويسيطر "حفتر" على المدينة منذ عام 2017.

- كتيبة سنابل السلام في منطقة الكفرة ويقودها عبد الرحمن الكيلاني.
- كتيبة الكانيات بقيادة أسرة الكاني، وتستقر في مدينة ترهونة أهم قاعدة انطلاق للهجوم على طرابلس من المحور الجنوبي الشرقي – الكتيبة 604 مشاة في سرت، وكتيبة طارق بن زياد المتمركزة في قاعدة "الوطية" غرب ليبيا.

د- مقاتلين من جنسيات أخرى

تتلقى قوات "حفتر" الدعم من عدة مجموعات غير ليبية وهي تتكون بشكل أساسي من قسمين، سوداني وروسي:

– الميليشيات السودانية:

- قوات الدعم السريع السودانية (الجنجويد) بقيادة الجنرال محمد حمدان حميدتي نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني. وتُقدّر الأمم المتحدة عدد عناصره في ليبيا بحوالي 1000 عنصر.
- **جيش تحرير السودان جناح عبد الواحد نور.**
- جيش تحرير السودان جناح مني مناوي.
- تجمع قوات تحرير السودان بقيادة الطاهر حجر.

وتشارك ميليشيا "فاغنر" الروسية في دعم "حفتر" وينتشر المئات منها على محاور القتال حالياً في جنوب طرابلس.

وبعد السيطرة على قاعدة الوطية، انتقلت الميليشيات الروسية إلى بني وليد، ومنها إلى قاعدة الجفرة. ويعتقد البعض أنه سيتم نقلها إلى سورية أو روسيا، بحيث تُغادر الأراضي الليبية بشكل نهائي. ولكنها بكل الأحوال فإنّها لم تعد فاعلة منذ السيطرة على قاعدة الوطية الجوية.

وإضافة إلى الميليشيات الروسية والسودانية، يشارك مقاتلون سوريون قامت روسيا بنقلهم إلى ليبيا في القتال إلى جانب حفتر، جنباً إلى جنب مع مرتزقة تشاديين وآخرين غربيين.

ثانياً: توصيف المشهد العسكري الحالي

بدأت القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني الليبية منتصف شهر نيسان/أبريل 2020 هجوماً معاكساً لاستعادة التوازن في غرب ليبيا بدعم تركي، وتمكنت خلاله من السيطرة على مدن الصرمان، وصبراتة، والعجيلات، والجميل، ورقدالين، وزلطن، والسعة، مليتة.

واستكملت قوات "الوفاق" عملياتها في الثامن عشر من أيار/مايو، واستطاعت السيطرة على قاعدة "الوطية" الإستراتيجية التي تبعد 140 كيلومتراً إلى الغرب من طرابلس، وأتبعتها بمدينتي "تيجي" و"بدر".

وبعد ما حققته قوات "الوفاق" غربي طرابلس اتجهت إلى تأمين الأطراف الجنوبية للعاصمة، حيث شنت عملية متواصلة منذ الواحد والعشرين من أيار / مايو، وهدف تلك العملية الوصول

إلى مدينة قصر بن غشير جنوب طرابلس، التي تنطلق منها قوات "حفتر" باتجاه محاور القتال في عين زارة ووادي الربيع وصلاح الدين واليرموك، وقد تمكنت القوات المهاجمة مع حلول الواحد والثلاثين من أيار / مايو السيطرة على جزيرة قصر بن غشير داخل المدينة. وسيطرت يوم 5 حزيران/يونيو على مدينة ترهونة.

مينا دراسات

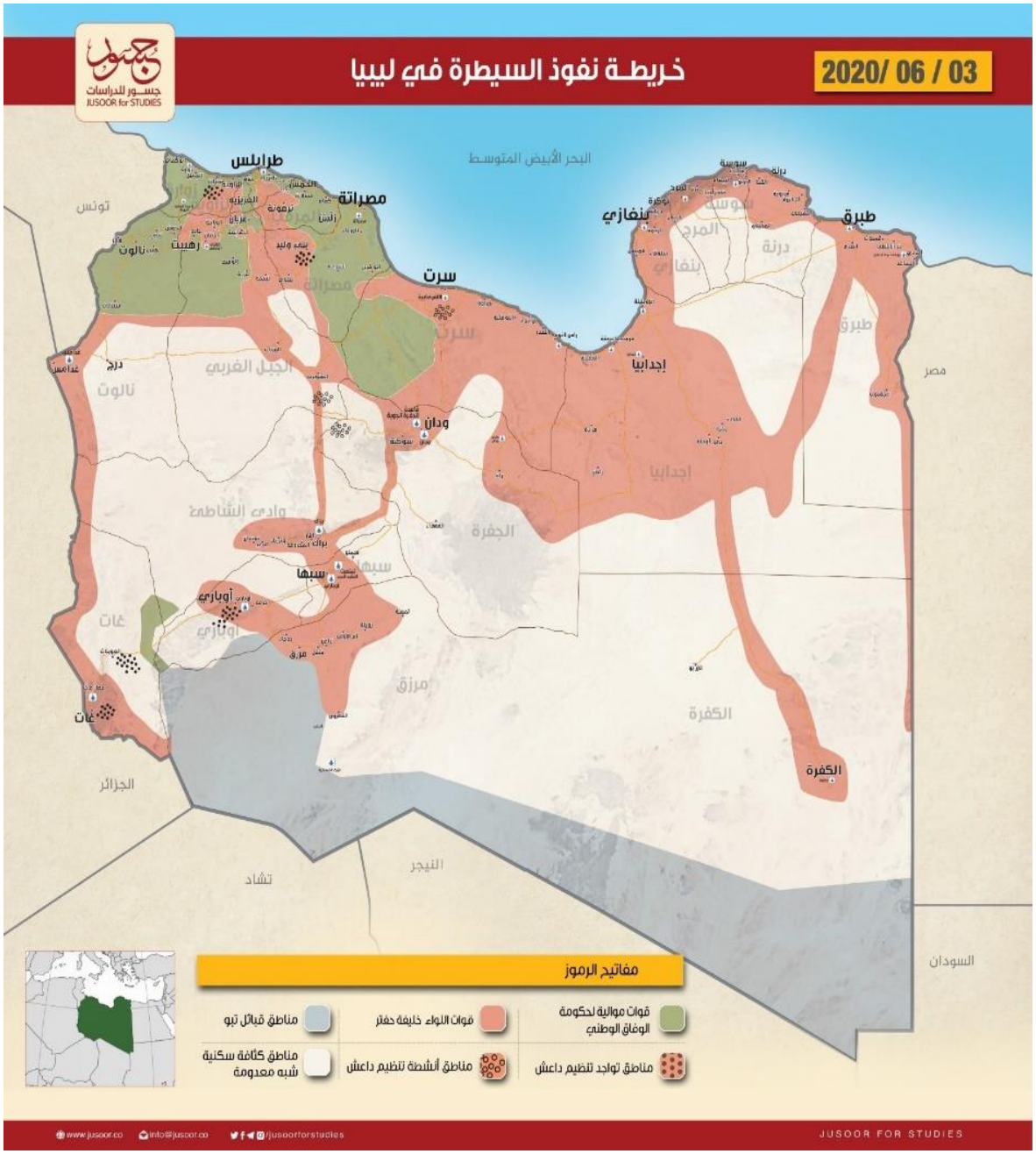
خريطة نفوذ السيطرة في ليبيا
2020/ 06 / 03
جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES
البحر الأبيض المتوسط
طرابلس
مصراتة
سرت
بنغازي
طبرق
إجدابيا
الجبل الغربي
ودان
سبها
أوباري
غات
مرزق
الكفرة
تونس
الجزائر
تشاد
النيجر
السودان
مصر
مفاتيح الرموز
قوات موالية لحكومة الوفاق الوطني
قوات اللواء خليفة حفتر
مناطق قبائل تبو
مناطق تواجد تنظيم داعش
مناطق أنشطة تنظيم داعش
مناطق كثافة سكنية شبه معدومة
JUSOOR FOR STUDIES

مينا دراسات

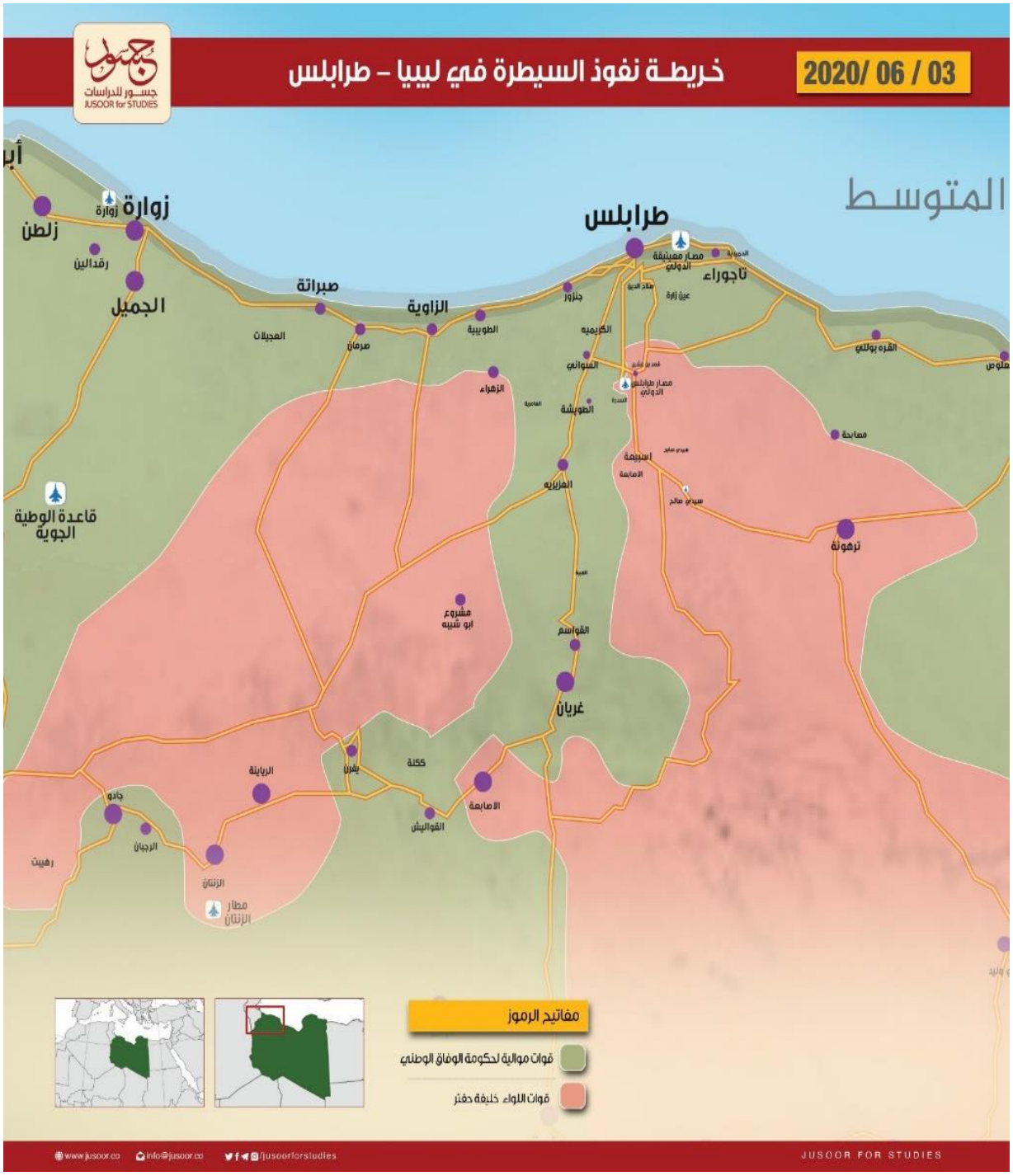
جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES
خريطة نفوذ السيطرة في ليبيا – طرابلس
2020/ 06 / 03
المتوسط
طرابلس
زوارة
زلطن
رقدالين
الجميل
صبراتة
الزاوية
المجيلات
صرمان
الطويبة
الكريمية
جنزور
تاجوراء
عين زارة
القره بوللي
السواني
الزهراء
الطويشة
مصابحة
إسبيعة
الهزايمة
ترهونة
قاعدة الوطنية الجوية
مشروع ابو شيبه
القواسم
غريان
ككلة
يفرن
الرياينة
جادو
الازيجان
رهيبت
الزنتان
مطار الزنتان
القوالش
الاصابعة
مفاتيح الرموز
قوات موالية لحكومة الوفاق الوطني
قوات اللواء خليفة حفتر
www.jusoor.co
info@jusoor.co
/jusoorforstudies
JUSOOR FOR STUDIES

مينا دراسات

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES
خريطة نفوذ السيطرة في ليبيا – طرابلس
2020/ 06 / 03
تواجد القوات التركية
ميناء طرابلس
قاعدة معيتقة
كلية مصراتة الجوية
ميناء مصراتة
البحر الأبيض المتوسط
طرابلس
تاجوراء
الزاوية
الرجبان
الكريمية
الشوماني
الرهراء
الطويشة
العزيزية
أصبيعة
الأصابعة
ترهونة
العلوس
الخمس
كعام
زليتن
مصراتة
مطار مصراتة الدولي
تاورغاء
غريان
مشروع ابو شيبه
القواسم
ككلة
القواليش
بني وليد
السدادة
مفاتيح الرموز
قوات موالية لحكومة الوفاق الوطني
قوات اللواء خليفة حفتر
www.jusoor.co
info@jusoor.co
/jusoorforstudies
JUSOOR FOR STUDIES

ثالثاً: الأطراف الدولية المؤثرة بالصراع

1- تحالف الإمارات ومصر

تشكل الإمارات ومصر تحالفاً في الملف الليبي، وتقوم بتقديم دعم عسكري ومالي بشكل مستمر لقوات "حفتر".

وتتولى الإمارات نقل السلاح عبر شحنات جوية إلى حفتر، كما تتولى تقديم الدعم المالي المباشر له وللميليشيات الأجنبية التي تقاتل إلى جانبه.

وتقدّم مصر من جهتها الدعم السياسي والعسكري واللوجستي لحفتر، ويتضمن ذلك الدعم تقديم السلاح والخبراء العسكريين، وحتى القيام بغارات جوية.

وقد أدّى التدخل التركي في المعركة إلى إضعاف الدور الإماراتي بشكل كبير، وليس من الواضح ما إذا كان بإمكان أبو ظبي الاستمرار في دعم حفتر بشكل يجعله قادراً على البقاء في حلبة المنافسة أمام القوة التركية. وإذا لم تتمكن أبو ظبي من تقديم الدعم الكافي لإعادة ميزان القوى لصالح حفتر، فمن المحتمل أن يحاول حفتر البحث عن الدعم في مكان آخر.

ورغم التوافق المصري–الليبي على الدور الحالي في دعم حفتر، إلا أن الدولتين مختلفتان من حيث الأهداف، حيث تخوض الإمارات معركة صفرية تهدف للقضاء على حكومة الوفاق بكل ما تمثله من مظلة تنضوي تحتها العديد من مجموعات الإسلام السياسي، أما مصر، فإنّ معادلتها في ليبيا أكثر تعقيداً من المعادلة الإماراتية، إذ تتشابك مصالحها مع إقليم برقة على وجه الخصوص، كما أن ليبيا هي جزء من معادلتها من توازناتها الأمنية والاقتصادية في الشمال الأفريقي وفي البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فإنّها تسعى إلى صيغة تحفظ المصالح المصرية، بحيث يكون سيناريو الحل الأفضل بالنسبة لها هو وجود حكومة صديقة في طرابلس، لكنها لا تمانع في التوصل إلى تفاهمات جزئية في سيناريوهات الحد الأدنى.

2- تركيا

تحظى ليبيا بأهمية اقتصادية لدى تركيا من قبل انطلاق الثورة ضد "معمر القذافي" عام 2011، حيث امتلكت الشركات التركية المختلفة وخاصة العاملة في مجال البناء 304 عقود في ليبيا عام 2010، كما أن الموقع الجغرافي المطل على شرق البحر المتوسط ووفرة النفط

مينا دراسات

المنخفض التكلفة زاد من اهتمام تركيا بليبيا، في ظل تنامي الرغبة التركية بترسيم الحدود المائية في منطقة حوض شرق المتوسط الغنية بالثروات الطبيعية، والمعارضة التي لاقتها أنقرة من تحالف مصر – اليونان – إسرائيل إلى جانب بعض الدول الأوروبية، بالتالي أصبحت بحاجة لشراكات مع أطراف دولية من دول حوض شرق المتوسط.

وتقوم الإستراتيجية التركية في ليبيا على فكرة دعم إنشاء حكومة مركزية، تستطيع من خلال العلاقة معها تأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية، ولذلك تعاطت أنقرة بإيجابية مع اتفاق "الصخيرات" وما تلاه من تشكيل حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي.

مد النفوذ التركي إلى ليبيا التي تعتبر بوابة عبور إلى دول أوروبا، سيساهم في تعزيز موقف أنقرة في تفاوضها مع دول الاتحاد الأوروبي، وسيساعدها على إعادة تعريف دورها في حلف شمالي الأطلسي، خاصة وأن دول الحلف ستحتاج إلى تركيا من أجل موازنة النفوذ الروسي.

وفي إطار تنفيذ الإستراتيجية التركية القائمة على دعم حكومة مركزية في ليبيا والتحالف معها، وقعت أنقرة اتفاقية أمنية – ملاحية – عسكرية مع حكومة الوفاق الوطني، لتكون هذه الاتفاقية بمثابة غطاء شرعي للتحركات التركية العسكرية والسياسية الحالية في ليبيا.

الدعم التركي لحكومة الوفاق تصاعد منذ توقيع الاتفاقية المشتركة في نهاية آواخر عام 2019، واتخذ شكل إرسال مستشارين عسكريين، بالإضافة إلى طائرات بدون طيار ومنظومات دفاع جوي، وقد أشرفت أنقرة على نقل الآلاف من المقاتلين السوريين المتحالفين مع الجيش التركي إلى محاور القتال حول العاصمة طرابلس، وهذا الدعم انعكس بشكل واضح مؤخراً على واقع الميدان خاصة في معركة قاعدة "الوطية".

ولعب الدعم التركي دوراً حاسماً في سيطرة حكومة الوفاق على الغالبية العظمى من غرب ليبيا بما فيها الشريط الساحلي، خاصة على صعيد التفوق الجوي الذي تسببت به طائرات بدون طيار "بيرقدار" و"عنقة"، التي قوضت منظومات الدفاع الجوي الروسية التي تستخدمها قوات "حفتر"، بالإضافة إلى دور الطائرات المسيرة في شل حركة القوات التابعة للواء الليبي وتنقلها على خطوط الإمداد.

3- روسيا

تعود الرغبة الروسية لإيجاد نفوذ في حوض البحر المتوسط (المياه الدافئة) إلى عهد الاتحاد السوفياتي، وقد انصب الاهتمام ضمن هذه الرغبة على سوريا وليبيا.

لقد شكل سقوط نظام معمر القذافي عام 2011 خسارة للنفوذ الروسي، حيث كان "القذافي" يعتمد على روسيا في الحصول على عقود شراء السلاح، ومنحها في عام 2010 إمكانية وصول الأسطول الروسي إلى ميناء "بنغازي" شرق ليبيا. وقد وجدت روسيا فرصة سانحة لإحياء الاتفاقات التي كان القذافي قد وقّعها مع روسيا، لضمان تواجدها على البحر الأبيض المتوسط.

وجدت روسيا الفرصة سانحة لاستعادة نفوذها في ليبيا عندما طلب "خليفة حفتر" الدعم منها عام 2015، مقابل الاعتراف لها بمكاسب في موانئ شرق ليبيا والاحتياط النفطي الذي يسيطر عليه الجنرال الليبي، وقد تطور هذا الدعم مرور الزمن حتى أصبح يتضمن تقديم مستشارين عسكريين من مؤسسة "فاغنر" وطائرات حربية، بالإضافة إلى تجنيد مقاتلين سوريين لصالح "حفتر" بالتنسيق مع النظام السوري.

وفي نهاية مايو 2020، أعلن مسؤولون أمريكيون أن روسيا قد أرسلت طائرات حربية من نوع ميغ 29 إلى قاعدة الجفرة الجوية من أجل دعم عمليات ميليشيات المرتزقة الروس في المعركة.

هيمنة روسيا على الثروة النفطية في ليبيا، بالإضافة إلى تحكمها بموانئ الشرق وتواجدها على الساحل الليبي وما يتبعه من عملية التأثير في ملف الهجرة غير الشرعية، يمنح روسيا أوراقاً مهمة في مواجهة دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)، خاصة إذا ما قررت نشر منظومات صواريخ في حال أقامت قواعد طويلة الأمد.

ويبدو أن روسيا تهتم بتعزيز حضورها ونفوذها في ليبيا أكثر من فكرة دعم سيطرة "حفتر" على البلاد، ولذلك فهي لا تزال تحافظ على اتصالاتها بحكومة الوفاق الوطني ورئيسها "فايز السراج". وينعكس هذا التوجه في دعم روسيا لمبادرة عقيلة صالح، كما ساهمت روسيا عملياً في إفشال عملية طرابلس من خلال عدم تقديمها الدعم اللازم لحفتر.

ولا يعني ذلك أن روسيا ترغب بالتخلي النهائي عن حفتر، أو أنها ترغب بهزيمته المطلقة، بقدر ما يُشير إلى أنها أدركت عدم إمكانية نجاح حملته العسكرية، وأنها قرأت إمكانية التوصل إلى تفاهمات تحفظ لها مصالحها بعيداً عن متابعة الدعم العسكري لتلك الحملة.

4- دول الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي هو أكبر مانح للمساعدات الإنسانية لليبيا، ويدعي أنه أقوى داعم لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. لكنه في الواقع ليس وحدة واحدة فيما يتعلق بالدور في ليبيا، حيث تدعم فرنسا الجنرال حفتر، في الوقت الذي تقول بأنها تعترف بحكومة الوفاق، فيما تقوم إيطاليا بدعم الوفاق.

ويمثل تصاعد الدورين الروسي والتركي في ليبيا تهديداً مباشراً للمصالح الأوروبية، الأمر الذي يُعقّد المعادلة الأوروبية هناك، ويدفع أوروبا باتجاه دعم الحلول التي لا يتغلب فيها أحد الطرفين على الآخر، لأن كليهما سيحملان تهديدات لأوروبا.

ولا يبدو أن الموقف الأوروبي موحداً حيال التعامل مع الأوضاع في ليبيا، ومن المؤشرات التي دلت على غياب الرؤية الأوروبية الموحدة الخلافات التي رافقت إطلاق عملية "إيرني" البحرية الخاصة بمراقبة الالتزام بحظر السلاح، وما تلاها من انسحاب مالطا منها بعد الإعلان عنها.

من جهتها، تقوم فرنسا بدعم حفتر، والذي تطلق عليه لقب "الرجل القوي". ويشمل الدعم الذي تُقدّمه باريس إرسال السلاح إلى حفتر، بما في ذلك صواريخ مضادة للدروع، وإرسال خبراء عسكريين لتقديم الدعم اللوجستي المباشر.

أما إيطاليا فتعترف بحكومة الوفاق الوطني على أنها الحكومة الشرعية في ليبيا، مع محاولة التوازن بالموقف وعدم تقديم دعم عسكري لطرف على حساب الآخر.

عملت إيطاليا في آواخر عام 2019 ومطلع عام 2020 على التأثير بشكل أكبر الصراع الليبي، حيث التقى وزير الخارجية الإيطالي "لويجي دي مايو" مع كل من "السراج" و"حفتر".

وعلى الأرجح فإن التردد بالموقف الإيطالي وعدم الانخراط في دعم أحد طرفي الصراع عسكرياً يرجع إلى ضبابية تعقيدات المشهد العسكري، وخوف روما من خسارة مصالحها في حال دعمت أحد الأطراف وخسر الحرب.

ومن جهتها تبحث ألمانيا عن الاستقرار في ليبيا، والتوصل إلى حل سياسي نهائي ينهي الصراع ويقطع الطريق على التدخلات الخارجية، ولذلك كثفت الخارجية الألمانية جهودها منذ حزيران / يونيو 2019 من أجل عقد مؤتمر دولي لبحث الحل السياسي في ليبيا، وقد تمكنت من ذلك في مطلع عام 2020.

وتمتلك ألمانيا استثمارات بقيمة 2 مليار دولار في قطاع النفطي الليبي، وتقوم الشركات الألمانية بعمليات التنقيب وتكرير النفط في ليبيا منذ عام 1958، وهذا يفسر حرصها على عودة الاستقرار إلى ليبيا من أجل الحفاظ على الاستثمارات، بالإضافة إلى المخاوف الألمانية من استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عبر ليبيا.

وفي سياق السياسة الألمانية بما يخص الملف الليبي تشارك ألمانيا في عملية "إيريني" البحرية التي تهدف إلى مراقبة الشواطئ الليبية من أجل منع تدفق السلاح لأطراف الصراع.

وعلى الأرجح فإن غياب وحدة الموقف الأوروبي في ليبيا مرده إلى سعي كل دولة من الدول إلى ضمان مصالحها الاقتصادية في قطاع الطاقة الليبي، بما يحققها مصالحها، حيث تعمل فرنسا على زيادة استثمارات شركة "توتال"، في حين تدفع إيطاليا لتعزيز حصة شركة "إيني" في مشاريع النفط الليبية، وذات الأمر ينطبق على ألمانيا التي تمتلك شركة "فينترسهال" التابعة لها استثمارات في قطاع الطاقة الليبية منذ عام 1958.

وانفردت مؤخراً مالطا في توقيع مذكرة تفاهم مع "فايز السراج" رئيس حكومة الوفاق الوطني، من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، وذلك بعد أسابيع فقط من انسحابها من عملية "إيريني".

5- الولايات المتحدة الأمريكية

انصبت الجهود الأمريكية في ليبيا منذ شهر شباط / فبراير عام 2016 على مواجهة تنظيم داعش، وبدأت بتنفيذ غارات جوية ضد مواقعه في شمال وغرب ليبيا، بالتنسيق مع حكومة "الوفاق الوطني"، كما نشر الجيش الأمريكي بعض المستشارين العسكريين بالقرب من طرابلس.

ورغم معارضة الخارجية الأمريكية للعملية التي شنها "حفتر" على طرابلس شهر نيسان / أبريل 2019، لكن الجيش الأمريكي سحب مستشاريه من قرب العاصمة الليبية.

الموقف الرسمي الأمريكي يركز دائماً على الدعوة للتهدئة ووقف القتال بين أطراف الصراع، وتفعيل الحوار من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي، لكن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" أجرى اتصالات مع "حفتر" بعد بداية معركة طرابلس، وناقشا مسألة مكافحة الإرهاب في ليبيا، الأمر الذي يؤشر على تركيز الإدارة الأمريكية على مكافحة "التنظيمات المتطرفة" والعمل مع مختلف الأطراف من أجل هذه الغاية.

وفي الوقت ذاته تدعم واشنطن التوصل إلى تسوية عن طريق جهود الأمم المتحدة بما يضمن قطع الطريق على تنامي النفوذ الروسي.

6- الجزائر

تشترك الجزائر بالحدود مع ليبيا، وبالتالي فإن الأحداث الليبية لها تداعيات أمنية على دولة الجزائر. ولعبت الجزائر دور الوساطة في المباحثات التمهيدية قبيل اتفاق "الصخيرات" عام 2015 في المغرب، وحرصت على التوازن وعدم الانحياز إلى أي طرف من أطراف الصراع الليبي.

وانشغلت الجزائر لأشهر طويلة في الأزمة السياسية الداخلية في البلاد، التي تمثلت في الانتفاضة الشعبية على الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة". لكن الجزائر أخذت بعد فوز "عبد المجيد تبون" بالرئاسة دوراً متنامياً وإيجابياً في القضية الليبية، بعد أن بدا وكأنها تُمارس الحياد في السنوات السابقة. وكانت الرحلة الخارجية الأولى لتبون بعد فوزه هي لحضور مؤتمر برلين في 19–20 كانون الثاني/يناير 2020، بما يُعطي مؤشراً عن تموضع جديد للأزمة الليبية ضمن قائمة الأولويات الجزائرية.

واعتبرت الرئاسة الجزائرية أن طرابلس "خطاً احمراً"، وذلك خلال لقاء جمع الرئيس الجزائري مع رئيس حكومة الوفاق الليبية في العاصمة الجزائرية شهر كانون الثاني / يناير 2020.

ورغم التأكيد الجزائري على التوافق مع الموقف التركي في ليبيا، والذي تم التعبير عنه خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الجزائر في كانون الثاني / يناير 2020، حيث عبّرا

عن "الاتفاق التام" بما يخص ليبيا، إلا أن الموقف الجزائري بقي مراوحاً حول الحياد الإيجابي، في انعكاس لتوازنات العلاقات الجزائرية الخارجية مع فرنسا وروسيا والإمارات ومصر وتركيا.

وتملك الجزائر مصلحة خاصة في دعم حفتر لإنهاء "اتفاق الصخيرات" باعتبار أن هذا الأمر يُنهي الترتيب السياسي الذي تم إقراره في المغرب، ويساهم بالتالي في الحد من الحضور المغربي في المشهد الليبي، ولو بصورته الرمزية.

7- تونس

تحضر القضية الليبية بشكل فعال في المشهد السياسي التونسي، فإضافة إلى مئات الآلاف من الليبيين الذين يعيشون في تونس، ووجود حدود مشتركة تقترب من حوالي 220 كيلو، فإنّ تونس تُشكّل رئة الحياة بالنسبة لحكومة الوفاق، باعتبار المنفذ الجوي والبري شبه الوحيد لحركة نقل الأشخاص والبضائع من وإلى مناطق سيطرة الحكومة.

لكن هذا الحضور الفعال للقضية الليبية لا ينعكس في موقف دبلوماسي فعّال من طرف الحكومة التونسية، إذا تُعاني تونس من التجاذبات السياسية الداخلية، والتي تمنعها من التدخل بإيجابية في الصراع، وتدفعها لاتخاذ موقفٍ محايدٍ تجاه أطراف الصراع. وقد ازدادت حالة الجذب مع بدء التدخل التركي في ليبيا، إذ أصبح الاصطفاف مع أي من أطراف الصراع الليبي يعني اصطفافاً مع المحاور الإقليمية الداعمة لهم، وهو ما يعني تأجيجاً للصراعات السياسية الداخلية في تونس.

رابعاً: استشراف مستقبل الصراع

تُضفي المعطيات الحالية مزيداً من الغموض على مستقبل الأزمة الليبية، وحتى على مسار التحولات المحلية والإقليمية في دول شمال إفريقيا، وتموضعات المحاور الإقليمية والدولية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص المحور التركي–الليبي، والمحور المصري–الإماراتي، والدور الروسي والأوروبي.

1) على المدى القصير والمتوسط

ويُعتقد أن صورة المستقبل الليبي على المدى القصير والمتوسط سوف تصبح أكثر وضوحاً خلال شهر تموز/يوليو، والذي سيكشف عما إذا وصل الطرفان التركي والروسي إلى أي تفاهم،

كما سيكشف عن تموضعات الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة، بما في ذكر مصر والإمارات والجزائر والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة بطبيعة الحال.

وبناء على المعطيات الحالية، يمكن على المدى القصير (حتى نهاية عام 2020) توقع سيناريوهين أساسيين:

السيناريو الأول: استمرار الخيار العسكري

وصف السيناريو

أدّى انهيار قوات حفتر في منطقة الشرق إلى تعقيد جهود المحور الداعم لحفتر في حملته على طرابلس، والتي بدأها في أبريل 2019، وجعل من استئناف هذه الحملة من جديد أمراً بالغ الصعوبة، بل وفتح المجال لأول مرة لتغيير قواعد اللعبة الميدانية، بأن تتحول قوات الوفاق إلى وضع الهجوم بدلاً من الدفاع.

ورغم الكلفة الباهظة لمعركة الوفاق للسيطرة على الموانئ النفطية بشكل خاص، وعلى كامل إقليم طبرق كهدف نهائي، إلا أن الأمر ليس مستحيلاً، خاصة مع انهيار معنويات القوى المؤيدة لحفتر، واستفادة قوات الوفاق من الزخم الكبير الذي كسبته من الإنجازات الأخيرة.

وفي هذا السيناريو، سوف تتوجه قوات الوفاق إلى الشرق بغية السيطرة على مدينة سرت وقاعدة الجفر ثم الموانئ النفطية، وقد تكمل طريقها إلى بنغازي. وقد تسبق السيطرة على المناطق الجنوبية نظيرتها في الغرب، بفعل ترتيبات قبلية، وليس بالضرورة بفعل عمليات عسكرية.

وهذا السيناريو هو الموقف الحالي المعلن لحكومة الوفاق، حيث تقوم بالتحضير لمعركة سرت والجفرة، كما يقوم حفتر هو الآخر بالتجهز لهذه المعركة.

ويعتقد أن المعركة للسيطرة على الموانئ النفطية يمكن أن تستغرق حوالي ستة أشهر على الأقل، لكن الوقت اللازم للإنجاز سيكون مرتبطاً بعدد من المحددات، أهمها:

- **الموقف الروسي**، فإذا ما قررت روسيا تقديم الدعم المباشر لقوات حفتر، وخاصة بالدعم الجوي المباشر، فإنّ كلفة العملية سوف تكون باهظة جداً، ولكن يكون من الممكن إنجازها خلال أشهر.

- **مدى تماسك التحالف المؤيد لحفتر**، ويشمل ذلك الانقسام في التحالف المحلي، وبشكل خاص الانقسام بين حفتر وعقيلة صالح، والانقسام في التحالف الخارجي، وبشكل خاص بين الإمارات ومصر، وبين فرنسا والإمارات. كما يشمل قرار أحد الفاعلين أو أكثر في هذا التحالف بإخراج حفتر من المشهد.
- **الموقف الأمريكي** من العملية العسكرية، فالولايات المتحدة لا ترغب بتوسع الدور الروسي في ليبيا، ولكنها في الوقت نفسه لا ترغب في بتعاظم الدور التركي هناك.
- **الموقف الأوروبي** عموماً، بما في ذلك إيطاليا، حيث تنظر أوروبا بخشية لتعاظم الدور التركي في ليبيا، ولن تشعر بالارتياح إلى اختلال التوازنات الداخلية بشكل مطلق.

مبررات السيناريو

يحظى هذا السيناريو بجملة من المبررات التي تدعمه، وأبرزها:

- **الرغبة التركية في السيطرة على الساحل الغربي**، لأن هذه السيطرة ستُحقق لها القدرة على التنقيب عن النفط بسلاسة، تطبيقاً لاتفاق ترسيم الحدود الليبي–التركي. كما أن عدم السيطرة على الموارد النفطية سيُعقد فرص التوصل إلى حل سياسي، وسيمدّ من أمد الصراع.
- **رغبة عدد من مكونات حكومة الوفاق** بمتابعة الحسم العسكري، وعدم الموافقة على حل سياسي في هذا الوقت، بما سيؤدّي إلى الحصول على نصف انتصار، وتقاسم المكتسبات مع الطرف الآخر في لحظة ضعف. ومن أبرز المكونات الداعمة لهذا الخيار جناح مفتي ليبيا الصادق الغرياني، وحزب العدالة والبناء.
- يُحقق **رغبة دولة الإمارات**، باعتبارها الطرف الخارجي الوحيد الذي يدعم خيارات صفرية في المعادلة الليبية، بمعنى أن الإمارات تسعى لاستمرار المعركة حتى القضاء على حكومة الوفاق ومن تُمثل، بغض النظر عن التكاليف أو المصالح الجزئية الأخرى.

فرص السيناريو

تبدو هذه الفرص مرتفعة، أي أن تركيا سوف تسعى في الوقت الراهن إلى دفع القوات التي تدعمها إلى استمرار الزحف شرقاً، بغية إبقاء الضغط العسكري على الطرف الآخر قائماً، بالتوازي مع استمرار مباحثاتها مع موسكو من جهة، وسعيها لتوسيع الهوة داخل معسكر حفتر، بما قد يؤدي إلى حدوث انشقاقات جوهرية فيه.

لكن على المدى الطويل، فإنّ كلفة معركة الشرق بالنسبة لتركيا، دون حصول انهيارات كبيرة داخل التحالف المؤيد لحفتر، سوف تكون باهظة للغاية، وسوف تتطلب مقايضات سياسية في ملفات أخرى.

السيناريو الثاني: الحل السياسي

وصف السيناريو

تمكّنت روسيا بعد انطلاق عملية طرابلس من العودة إلى الملف الليبي، والذي كانت غائبة عنه منذ سقوط القذافي. وأتاحت طبيعة الخريطة السياسية للصراع كلفة منخفضة للتدخل الروسي، إذا استلزم هذا التدخل استخدام الأدوات الدبلوماسية الروسية من جهة، ومنح شركات المرتزقة الروسية الضوء الأخضر للمشاركة، مقابل تغطية لتكاليفها من قبل حلفاء حفتر الإقليميين.

وتدرك روسيا أنها لا تستطيع ممارسة الضغط العسكري بالطريقة التي نفّذتها في سورية، نظراً لافتقارها للحضور العسكري المباشر، وطبيعة التموضعات الدولية في الملف الليبي. ولكن روسيا بالمقابل تمتلك ميزة نسبية تتمثل في وجود تركيا كطرف فاعل في الجهة المقابلة من الصراع، الأمر الذي يُمكّنها من ربط المصالح التركية–الروسية في البلدين، والبناء على خبرات العمل المشترك مع تركيا، والتي تم بناؤها على مدار الأعوام الثلاثة السابقة.

وتمثّل هذه المعطيات أساساً للرغبة الروسية في الدفع باتجاه الحل السياسي، والذي تمثّل حتى الآن في دعم روسيا لمبادرة عقيلة صالح، وعدم تقديمها في نفس الوقت أي دعم يُذكر لحفتر في الحملات العسكرية الأخيرة، والمعلومات الواردة عن بدء انسحاب شركة فاغنر الروسية.

وتشكل مبادرة عقيلة صالح الأساس الذي يمكن أن تنطلق على أساسه الحل السياسي، حيث تُلغي المبادرة تموضع حفتر كقائد عام للجيش، وتفتح الباب للحوار بين الأطراف دون شروط مسبقة.

ورغم ما يبدو من محاولة مصرية للتمسك بحفتر، والذي تم استقباله في القاهرة يوم 5 حزيران/يونيو، وظهر إلى جانب السيسي وعقيلة صالح في مؤتمر صحفي من أجل الحديث عن "إعلان القاهرة"، إلا أن مصر لا يبدو أنها تُعارض عملياً مبادرة عقيلة صالح، بل إنها تبنتها

بصيغة معدلة، فهي تُدرك أن استعادة السيطرة على طرابلس لن تكون ممكنة في الوقت الراهن، وهي لا ترغب بخوض معركة صفرية في ليبيا.

ويمكن ضمن هذا السيناريو أن يبدأ مسار سياسي خلال الربع الثالث أو بداية الربع الرابع من عام 2020، بالتوازي مع استمرار العمل العسكري، على أن يتم الوصول إلى تهدئة على الأرض بالتوازي مع تحقيق أي تقدّم في المسار السياسي، في تتبعٍ للطريقة التي تم تنفيذها ضمن مسار أستانة في سورية.

وفي هذا الإطار، يمكن أن ينتهي الوضع في تحالف حفتر إلى أحد خيارين:

الأول: خروجه من المشهد بشكل كلي، ويمكن أن يتم ذلك إما من خلال استقالته أو إقالته. وسيحصل هذا الخيار فيه حالة حصول ضغط فعلي بهذا الخصوص من قبل روسيا وفرنسا، ووصول القاهرة إلى قناعة بعد جدوى الاستثمار بشكل إضافي في شخص حفتر.

الثاني: تمترس حفتر بمدينة بنغازي، في الوقت الذي يتم فيه الوصول إلى تسويات سياسية أو حلول عسكرية مع بقية المناطق. وسوف تدعم الإمارات هذا الخيار، على اعتبار أن حفتر هو من يمثّل سياستها بالكامل، وأن أي حلول توافقية مع الوفاق سوف تشكّل هزيمة للمشروع الإماراتي في ليبيا. ولا يحظى هذا الخيار بدعم مصر، والتي ترغب إما بدعم خيار عسكري يمكن أن يُؤدّي للسيطرة على طرابلس، أو إلى حل يحفظ مصالحها في برقة.

وسيتحدد شكل هذا السيناريو ونطاقه ضمن عدد من المحددات، أهمها:

- الموقف الأمريكي من تطورات المشهد الليبي، إذ أن هذا الموقف سوف يكون حاسماً فيما يتعلق بمواقف العديد من الفاعلين الإقليميين والدوليين، وخاصة من التحالف الداعم لحفتر.
- قدرة روسيا وتركيا على التوصل إلى توافق حول الوضع في ليبيا. ورغم امتلاك البلدين لخبرة طويلة مشتركة في سورية، إلا أن هذه الخبرة تظهر امتلاكهما لنفس طويل، وعدم ممانعتهما في الدفع باتجاه الحل العسكري خلال التفاوض الذي قد يستمر بينهم لسنوات.
- بقاء أو عدم بقاء حفتر في المشهد. ويمكن أن يتم خروجه بفعل ضغوط خارجية، سواء من خلال دفعه للاعتزال، أو من خلال دفع مؤسساته لعزله.
- رغبة الإمارات في تقديم الدعم لحفتر حتى بعد تراجعه الكبير.

- الموقف المصري، وهو موقف حاسم بالنسبة لحفتر وحلفائه.
- قدرة حكومة الوفاق على إقناع كافة مكوناتها بهذا الحل. فقد أدّت زيارة وفد من الوفاق إلى موسكو في بداية حزيران/يونيو 2020، والحديث هناك بإيجابية عن الدور الروسي، إلى ردود فعل حادة داخل معسكر الوفاق، مثلما أدّى الحديث بإيجابية من طرف الحكومة عن عقيلة صالح إلى ردود فعل مماثلة. وبالتالي فإنّ الحصول على موافقة كل المكونات على الحل السياسي سيكون أمراً حاسماً لتماسك معسكر الوفاق.
- ظهور فاعلين آخرين في المشهد المحلي، فهناك على سبيل المثال توقعات بوجود رغبة روسية بإدماج سيف الإسلام القذافي في المشهد القادم، ويمكن أن يكون عقيلة صالح هو البوابة التي سيعود عن طريقها.

مبررات السيناريو

يحظى هذا السيناريو بجملة من المبررات التي تدعمه، وأبرزها:

- يُحقق الرغبة الروسية في عدم القبول بالخسارة بشكل كلي، حيث ترغب موسكو في التأسيس لتواجدها في ليبيا، وحماية مصالحها الاقتصادية هناك، وهي ليست معنية بعد ذلك بحماية طرف ليبي أو إسقاط آخر.
- يُحقق هذا السيناريو المصالح الأمريكية والأوروبية في عدم تحقيق انتصار مطلق للروس أو الأتراك، فالحل السياسي في الوقت الراهن يمكن أن يضمن مصالح موسكو وأنقرة بالحد الأدنى، لكنه يضمن في الوقت نفسه حضور مصالح بقية الفاعلين بشكل معتدل، وهو ما يضمن توازناً في المشهد الليبي.
- يُحافظ الحل السياسي على مصالح الحد الأدنى للقاهرة، والتي ترغب باستقرار الأوضاع في إقليم برقة، في الوقت الذي أدركت فيه صعوبة القضاء على حكومة الوفاق.
- رغم أن الحل السياسي في الوقت الراهن لا يُحقق المصالح المثلى لتركيا، إلا أنه يوفر عليها الكلفة العسكرية والبشرية الباهظة لنقل المعركة إلى الشرق، وهي معركة شاقة، وقد تستغرق سنوات، ما لم تحصل توافقات سياسية خارجية أو توافقات محلية مع بعض الأطراف داخل تحالف حفتر.

فرص السيناريو

تبدو فرص هذا السيناريو أعلى من أي وقت مضى، لكن المعطيات اللازمة له لم تنضج بعد، وستزداد فرص نجاح السيناريو مع زيادة التقدم العسكري للوفاق، لأن هذا التقدّم يعني الاقتراب من نقطة التوازن بين الطرفين المتصارعين، ويحدّ من حجم المكاسب التي يجنيها كل طرف خارجي باستمرار الصراع.

لكن هذا السيناريو سيبدأ على ما يبدو بالتوازي مع السيناريو السابق، على أن يتمكن بمرور الوقت من فرضة نتائجه على الأرض، بما يعني وقفاً تدريجياً لإطلاق النار، ووصولاً إلى تفاهمات سياسية بين الفاعلين المحليين والدوليين.

2) على المدى البعيد

لا يبدو أن الشكل النهائي للحل في ليبيا قد اقترب من التبلور بعد، ولا توجد مؤشرات كافية تساعد على رسم صورته. وسوف يكون هذا الحل رهناً بالتطورات التي ستشهدها ليبيا على المدى المتوسط، أي خلال عام إلى عامين على الأقل، والتي يمكن أن تأخذ فيها خريطة السيطرة شكلاً جديداً ومختلفاً عن السنوات الماضية.

ويمكن توقع شكل الوضع في ليبيا على بعد ثلاث سنوات ضمن أحد الخيارات الثلاثة التالية:

أ. ليبيا الموحدة

يمكن أن يؤدي تفاهم سياسي شامل، أو حل عسكري حاسم، إلى توحيد ليبيا من جديد لتعود دولة مركزية تُحكم من طرابلس.

ويتطلب هذا الخيار تفاهماً دولياً شاملاً في الملف الليبي بما يشمل كل الفاعلين، وهو ما لا يبدو كمعطى ممكن في الوقت الراهن، لكنه ليس مستحيل التحقق.

ب. ليبيا الفيدرالية

ستؤدّي تفاهمات الحد الأدنى بين الفاعلين الدوليين إلى تطبيق الحكم الفيدرالي في ليبيا، وهو الخيار الذي تفضله روسيا، وتدعمه مصر، ويحقق مصالح الأوروبيين، وقد لا تُعارضه تركيا ضمن معطيات معينة.

ويشترط لتحقيق هذا السيناريو خروج حفتر من المشهد.

ويبدو هذا السيناريو أكثر قابلية للتحقق من السيناريو السابق، ما لم تحصل تطورات غير منظورة.

ج. ليبيا المتصارعة

يمكن أن تفشل أي من الأطراف المتصارعة في فرض سيطرتها الميدانية على كامل الأرض الليبية، بالتوازي مع فشل الفاعلين الدوليين في التوصل إلى حل سياسي، بما يترك الباب مفتوحاً للخيار الثالث، وهو الأسوأ، والذي يعني استمرار معارك الاستنزاف بين الفاعلين لسنوات.

كما سيؤدي استمرار الصراع لفترات طويلة إلى ظهور فاعلين جدد، وانقسام الفاعلين الموجودين، ودخولهم في الصراع، بما يُعقّد معادلاته، ويزيد من أمد الصراع.

مينا دراسات

خلاصة

كل المؤشرات الحالية تدل على أن الصراع في ليبيا في طريقه إلى مزيد من التدويل، وسينفتح بشكل أكبر على التدخلات الخارجية التي أصبحت دولية بامتياز بعد أن كانت إقليمية مع دور دولي محدود، فيما يصفه العديد من الدبلوماسيين والمراقبين في أنه إعادة تطبيق للسيناريو السوري.

وعلى ما يبدو، فإنّ المشهد الحالي سيتجه نحو استمرار الصراع على المدى القصير، ومع استمرار تقدم حكومة الوفاق ميدانياً، فإنّ فرص الحل السياسي سوف تزداد، حيث ستصبح تكاليف دعم الخيار العسكري لحفتر أعلى من التنازلات التي يمكن أن يتم تقديمها في أي حل سياسي.

لكن التوافق على الحل السياسي، مهما كان شكله، قبل سيطرة حكومة الوفاق على سرت وقاعدة الجفرة الجوية والآبار النفطية سيعني أن الحل السياسي لن يعكس التقدم الذي تُحققه حكومة الوفاق، بقدر ما سيعكس حالة من التوازن النسبي بين الطرفين، حيث يملك أحدهما الشرعية القانونية والقوة التي مكّنته من دحر الهجوم الذي استهدفه، فيما يملك الطرف الآخر الموارد النفطية.

ومن أجل ذلك، فإنّ مصلحة حكومة الوفاق، وداعميها الأتراك بطبيعة الحال، تكمن في استمرار المعركة حتى السيطرة على هذه المناطق. وإن حصل هذا الأمر، فقد لا تضطر قوات الحكومة لمتابعة السير إلى بنغازي، حيث سيؤدي فقدان هذه الأماكن إلى إضعاف شديد لتحالف حفتر، وربما يؤدّي إلى خروجه من المشهد بالكامل.

وبسبب الدور الإشكالي الذي لعبه حفتر في المشهد الليبي الحالي، فإنّ خروجه من المشهد لأي سبب سيُؤدّي إلى تغيير في المعادلة السياسية بالكامل، وسيُغير من شكل السيناريوهات المتوقعة على المدى القصير والمدى البعيد.

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا©